No. 54628*

Spain
and
Egypt

Cooperation Agreement between the Kingdom of Spain and the Arab Republic of Egypt in the field of security and combating crime. Madrid, 30 April 2015

Entry into force: *31 August 2017, in accordance with article 10*

Authentic texts: *Arabic, English and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Spain, 31 August 2017*

No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Espagne
et
Égypte

Accord de coopération entre le Royaume d'Espagne et la République arabe d'Égypte dans le domaine de la sécurité et de la lutte contre la criminalité. Madrid, 30 avril 2015

Entrée en vigueur : *31 août 2017, conformément à l'article 10*

Textes authentiques : *arabe, anglais et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Espagne, 31 août 2017*

Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.

(البند الثامن)

1- يحق لأي من الطرفين الامتناع عن التعاون بشكل جزئي أو كلي أو وضع شروط قبل القيام بالرد على طلب المساعدة إذا أعتبر في ذلك تهديدا لسيادته أو أمنه أويمثل تعارضاً مع مبادئ النظام القانوني الأساسي به أو لمصالحه الوطنية.
2- يتم إحاطة الطرف الطالب بالأسباب المبني عليها الرفض.

(البند التاسع)

1- يجوز للطرفين تشكيل لجنة مشتركة لمواصلة تطوير ورصد التعاون الناتج عن هذا الاتفاق.
2- تتشكل اللجنة المشتركة من ثلاث أعضاء على الأكثر من كل دولة يتم إختيارهم من بين الخبراء الفنيين المختصين بالموضوعات قيد المناقشة وعلى الأجهزة المختصة إبلاغ بعضها البعض عن طريق إخطار كتابي حول الأعضاء المرشحين لعضوية هذه اللجنة .
3- يجوز للجنة المشتركة أن تجتمع مرة سنوياً في دورة عادية وفي دورة استثنائية بناءً على طلب أى من الطرفين ويتم تحديد التاريخ والمكان وجدول الأعمال عن طريق القنوات الدبلوماسية أوجهات الإتصال المعنية بتطبيق الإتفاق.
4- ما لم يُتفق على خلاف ذلك بين الطرفين تعقد الاجتماعات بالتناوب في أسبانيا ومصر ويقوم رئيس وفد الطرف الذي يُعقد على أرضه الاجتماع برئاسة أعمال اللجنة.

(البند العاشر)

يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول في اليوم الأخير من الشهر التالي بعد الحصول على أخر المراسلات التي يخطر من خلالها الطرفان وبالطرق الدبلوماسية بإتمام الإجراءات الداخلية لكل منهما اللازمة لدخول الاتفاقيه حيز النفاذ.
يبدأ تطبيق هذا الاتفاق بشكل مؤقت اعتباراً من اخر اخطار يتم بالطريق الدبلوماسى بين الطرفين او الجانبين باستكمال الشروط القانونية الداخلية لتطبيقه المؤقت.

يجوز لأي من الطرفين إنهاء العمل بهذا الاتفاق أو إيقاف تنفيذه بإخطار كتابي مسبق قبل إنهائه بثلاثة شهور ومن خلال القنوات الدبلوماسية ولا يجب أن يؤثر ذلك على تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها الطرفان حتى التاريخ الفعلي لإنهاء الاتفاق.

بموافقة الطرفين، يمكن تعديل أو إضافة بنود جديدة للتعاون في نطاق صلاحيات كلا الطرفين.

يتم تسوية النزاعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق عن طريق المفاوضات بين الطرفين.

وإثباتاً لما تقدم قام ممثلي الدولتين الممنوحة لهم السلطة للقيام بذلك من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذا الاتفاق.

وقع بمدينة مدريد، بتاريخ 30 ابريل 2015، في نسختين أصليتين باللغات العربية والأسبانية والإنجليزية، لكل منها ذات الحُجية وفى حالة اى خلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى.

عن جمهورية مصر العربية

سامح شكرى
وزير الخارجية

عن مملكة أسبانيا

خورخى فرنانديث دياز
وزير الداخلية

(البند الثانى)

1- سوف يتضمن التعاون بين الطرفين، في إطار مكافحة الجريمة المبينة في البند الأول تبادل المعلومات وتقديم المساعدة في الجزء العملي من التحقيقات حول مايلـــي:

أ. أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وأولئك الأشخاص المشتبه فى ممارستهم أنشطة إرهابية.
ب. تبادل المعلومات والبيانات وأساليب كشف الجرائم المنظمة بهدف مكافحتها بأنواعها المختلفة.
ت. تحديد هوية الأشخاص المفقودين والبحث عنهم.
ث. البحث على أراضي أحد الطرفين عن الأدوات أو المعدات المتعلقة بإحدى الجرائم التي تم استخدامها بالفعل بناءً على طلب يقدم فى هذا الشأن.
ج. تمويل الأنشطة الإجرامية.
ح. تبادل الخبرات والخبراء والمتخصصين، وأيضا تقديم المشورة والمساعدة والتدريب وعقد المؤتمرات والندوات العلمية لرفع كفاءة الكوادر العاملة في المؤسسات الأمنية بكلا البلدين وتعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والتدريبية الشرطية.
خ. يجوز للطرفين، من خلال الاتفاق المتبادل، التعاون في أية مجالات تتعلق بالأمن أو توقيع وثائق أخرى لتعزيز مجالات التعاون شريطة أن تتوافق مع الغرض من الاتفاق الحالي.

(البند الثالث)

يتبنى كلا الطرفين الإجراءات المناسبة لكفالة سلامة مواطني ومؤسسات الدولة الأخرى في نطاق أراضي الدولة ويقوم كلا الطرفين بإخطار الطرف الآخر بأية معلومات تتعلق بسلامة مواطنيه ومؤسساته ووفقا للقوانين والإجراءات الوطنية لكل طرف.

(البند الرابع)

سيتم تنفيذ هذا الاتفاق وفقا للقوانين الوطنية ومقتضيات الأمن القومي لكل طرف ولا يؤثر هذا الاتفاق على تطبيق كافة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الموقعة من الطرفين.
هذه الاتفاقية لن تؤثر على المساعدة القانونية في القضايا الجنائية وإجراءات تسليم المجرمين.

(البند الخامس)

وصولا للتطبيق الأمثل لهذا الاتفاق يمكن للطرفين في حالة الضرورة توقيع ملاحق واتفاقيات إضافية تتضمن إجراءات تفصيلية.

(البند السادس)

الأجهزة المعنية بالتطبيق الفعلي لهذا الاتفاق:

من جانب مملكة أسبانيا: وزارة الداخلية فضلاً عن اختصاص بعض الجهات الرسمية الأخرى.
من جانب جمهورية مصر العربية: وزارة الداخلية فضلاً عن إختصاص بعض الجهات الرسمية الأخرى.

(البند السابع)

1- سيتم تبادل المعلومات، فضلا عن طلب إجراء الأنشطة المترتبة على هذا الاتفاق مباشرة وكتابة إلى الأجهزة ذات الصلة والمختصة أو من خلال ملحقي وزارة الداخلية وعلى الطرفين تبادل البيانات الخاصة بجهات الإتصال ومسئوليها.
وفي الحالات العاجلة ووفقا لهذا الاتفاق، فيمكن للأجهزة المختصة القيام بالاتصالات شفهياً يعقبها الإخطار بالإجراءات وبصورة كتابية على الفور.
2- تقدم الطلبات الخاصة بتبادل المعلومات أو لإجراء بعض الأنشطة المترتبة على هذا الاتفاق من خلال الجهات المختصة في أسرع وقت ممكن.
3- يتحمل الطرف الطالب تكاليف الاستجابة لطلبه أو للقيام بإجراءات متعلقة بهذا الطلب. ويجوز لسلطات الطرفين أن تقرر خلاف ذلك في كل حالة على حدة، عن طريق الاتفاق المتبادل.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاق تعاون
بين مملكة أسبانيا وجمهورية مصر العربية
في مجال الأمن ومكافحة الجريمة

إن مملكة أسبانيا وجمهورية مصر العربية، ويشار إليهما فيما يلي بالطرفين:

تدعيما لأواصر الصداقة والعلاقة القائمة بينهما.

ورغبة في المساهمة في تطوير العلاقات الثنائية على أساس معاهدة الصداقة والتعاون بين مملكة أسبانيا وجمهورية مصر العربية الموقعة في القاهرة بتاريخ 5 فبراير 2008.

واحتراما لاتفاقية الأمم المتحدة حول الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تم إقرارها بتاريخ في 15 نوفمبر 2000.

وتقديرا لاهمية التعاون بين البلدين بهدف تدعيم الأمن والرخاء والاستقرار.

ووفقا لمبدأ المساواة والمعاملة بالمثل والمنفعة المتبادلة فقد اتفقتا على الآتـــي:

(البند الأول)

1- وفقاً للتشريعات في كلا البلدين وطبقاً لهذا الاتفاق سوف يتعاون الطرفان في مكافحة الجريمة وبالأخص الجريمة المنظمة.

2- في مجال مكافحة الأعمال الإجرامية سيتعاون الطرفان وبشكل خاص في مكافحة:

أ. الإرهاب، بما في ذلك تنظيماته وعناصره ومصادر تمويله.
ب. الجرائم ضد الحياة والسلامة الجسدية.
ت. الإحتجاز غير القانونى والاختطاف.
ث. الجرائم الخطيرة ضد الممتلكات.
ج. الجرائم المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وتصنيعها والمؤثرات العقلية والمواد الخام للمخدرات.
ح. الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.
خ. أشكال الجريمة المنظمة وخاصة المتعلقة بالقُصّر وأيضا الخاصة بأنشاء ونشر وتسهيل الدعارة المرتبطة بالأطفال.
د. الابتزاز.
ذ. السرقة والتهريب والتجارة غير المشروعة بالأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد المشعة والمواد البيولوجية والنووية وغيرها من المواد الخطرة.
ر. المعاملات المالية غير القانونية والجرائم الاقتصادية والضرائبية وغسل الأموال.
ز. تزوير الأوراق المالية (تصنيع وتزوير وتزييف وتوزيع) أو أي وسيلة أخرى للدفع مثل الشيكات والسندات.
س. الجرائم ضد الممتلكات الثقافية ذات القيمة التاريخية بما في ذلك السرقة والاتجار غير المشروع بالأعمال الفنية والآثار.
ش. السرقة والاتجار غير المشروع بالمركبات والتزوير والاستخدام غير القانوني لوثائقها.
ص. التزوير والاستخدام غير المشروع للأوراق الثبوتية ووثائق السفر.
ض. الجرائم التي ترتكب باستخدام أنظمة تكنولوجيا الإتصالات الحديثة وخدمات الإنترنت.
ط. الجرائم ضد الموارد الطبيعية والبيئية.

3- كما سيتعاون الطرفان في مكافحة أي جريمة أخرى وفي الوقاية والكشف والتحقيق الذي يمكن أن يتطلب تعاون السلطات ذات الصلة والمختصة في كلا البلدين.

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

Cooperation Agreement
between Kingdom of Spain & Arab Republic of Egypt
in the Field of Security & Combating Crime

The Kingdom of Spain & the Arab Republic of Egypt shall be referred to hereunder by both parties.

In consolidation to the bonds of friendship and the relationship standing between them:

And in the desire to contribute to developing the bilateral relationships on the grounds of the Treaty of Friendship and Cooperation between the Kingdom of Spain & the Arab Republic of Egypt signed in Cairo on 5 Feb. 2008;

And in observance of the United Nations Convention Against Transnational Organized Crime that was endorsed on 15 Nov. 2000;

And in appreciation to the significance of the cooperation between the two countries with the aim to consolidate security, prosperity and stability;

And pursuant to the principle of equality, reciprocity of treatment and mutual benefit;

They have agreed on the following:

Article One

1. Pursuant to the legislation of both countries and according to this agreement, both parties shall cooperate in combating crime and in particular the organized crime.

2. In the field of combating criminal acts, both parties shall cooperate, and in particular in combating:

A. Terror, including its organizations, elements and its sources of finance.
B. Crimes against life and physical safety.
C. Illegal detention and abduction.
E. Grave crimes against property.
F. Crimes correlated to illegitimate drug trafficking, their manufacture, psychotropic substances and narcotics raw materials.
G. Human trafficking and illegal immigration.

H. Forms of organized crime, especially those correlated to minors as well as initiating, spreading and facilitating child prostitution.
I. Extortion.
J. Theft, smuggling and illegitimate trading in arms, ammunition, explosives, radioactive substances, biological and nuclear substances and other hazardous substances.
K. Illegal financial transactions, economic and tax crime and money laundering.
L. Counterfeiting banknotes (printing, counterfeiting, forging and distributing) or any other method of payment such as cheques and bonds.
M. Crimes against cultural property of historical value including the theft and the illegitimate trafficking of pieces of art and antiquities.
N. Theft and illegitimate trade of vehicles, counterfeiting and the illegal use of their documents.
O. Counterfeiting and the illegitimate use of identity cards and passports.
P. Crimes committed using modern communications technology systems and the Internet services.
Q. Crimes against natural and environmental resources.

3. Both parties shall also cooperate in combating any other crime and in the prevention, detection and the investigation that could require the cooperation of the competent and relevant authorities in both countries.

Article Two

The cooperation between both parties, within the framework of combating crime mentioned in Article One shall include the exchange of information and providing assistance in the practical part of the investigations in connection with the following :

A. Activities and crimes of terrorist groups and those suspected of practicing terrorist acts.
B. The exchange of information, data and means of detecting organized crimes with the aim to fight them by their different kinds.
C. The identification of missed people and searching for them.

D. Searching in the territories of either party for instruments or equipment correlated to one of the crimes that were actually used pursuant to a request submitted in this concern.
E. The finance of criminal activities.

F. The exchange of expertise, experts and specialists as well as providing consultation, assistance and training, holding conferences and scientific symposiums on raising the efficiency of the cadres working in security institutions in both countries and the consolidation of cooperation between police teaching and training institutions .
G. Both parties, via a mutual agreement, may cooperate in any fields related to security or signing other documents to strengthen the fields of cooperation, provided that they would agree with the objective of the current agreement.

Article Three

Both parties shall adopt the appropriate procedures to ensure the safety of the citizens and institutions of the other State within the scope of the territories of the State. Both parties shall furnish the other party with any information related to the safety of its citizens and institutions pursuant to the national laws and procedures of each party.

Article Four

This agreement shall be implemented pursuant to the national laws and the requirements of the national security of each party. This agreement shall not affect the application of all bilateral and multi-party agreements signed between both parties.

This agreement will not affect the legal assistance in criminal cases and extradition proceedings.

Article Five

In order to reach the optimum application of this agreement, both parties could in necessary cases sign additional appendices and agreements that include detailed proceedings.

Article Six

Entities concerned with the actual application of this agreement.

On part of the Kingdom of Spain: The Ministry of Interior in addition to the competence of some other official entities.

On Part of the Arab Republic of Egypt: The Ministry of Interior in addition to the competence of some other official entities.

Article Seven

1. Information shall be exchanged in addition to requesting the assumption of the activities entailing from this agreement shall be carried out directly and in writing to the relevant and competent entities or via the attachés of the Ministry of Interior. It shall be imperative upon both parties to exchange the data pertaining to the communication entities and their officials.

In urgent cases and pursuant to this agreement, the competent entities could communicate orally followed by a notice of the procedures and a written copy at once.

2. Requests for exchanging information or conducting some activities entailing from this agreement shall be submitted via the competent entities as soon as possible.

3. The requesting party shall bear the cost of responding to its request or carrying out procedures related to this request. The authorities of both parties may decide otherwise in each case separately via a mutual agreement.

Article Eight

1. Either party shall be entitled to refrain from cooperation partially or totally or lay down terms before answering the assistance request if this was considered a threat to its sovereignty or security, or if this represents conflict with the principles of its basic legal system or its national interests.

2. The requesting party shall be furnished with the reasons on basis of which the request was rejected.

Article Nine

1. Both parties may form a joint committee to constantly develop and observe the cooperation arising from this agreement.

2. The joint committee shall comprise three members at most from each State, to be selected from among the technical experts specialized in the subject matters of the discussion. It shall be imperative upon the competent entities to furnish each other in writing with the members nominated for the membership of this committee.

3. The joint committee may convene once every year in an ordinary session and in an exceptional session pursuant to request of either party. The date, the venue and the

agenda shall be determined via the diplomatic channels or the communication entities concerned with applying the agreement.

4. Unless otherwise agreed upon between both parties, the meetings shall be held alternately in Spain and Egypt. The president of the delegation of the party on whose territories the meeting shall be held shall chair the works of the committee.

Article Ten

This agreement shall come into force on the last day of the following month after the obtainment of the last mail by virtue of which both parties are notified by the diplomatic methods of finalizing the internal procedures of each required to put this agreement into force.

This Convention shall apply provisionally as from the later communication, through diplomatic channels, by which the Parties have informed each other that their respective internal legal requirements for its provisional application have been fulfilled

Either party may terminate the enforceability of this agreement or suspend its implementation by a three month advance notice via the diplomatic channels. This must not affect the implementation of the obligations undertook by both parties until the actual date of the agreement's termination.

By the approval of both parties, new articles may be added or the current articles may be amended for cooperation within the scope of the competencies of both parties.

Disputes correlated to the interpretation or application of this agreement shall be settled by way of negotiations between both parties.

In substantiation to the above, the representatives of both States granted this authority by their respective governments have signed this agreement.

Signed in Madrid City on April 30th 2015 in two original copies in the Arabic, Spanish and English languages, each acquiring the same conclusiveness. In case of variation, the English version shall be reckoned with.

For Kingdom of Spain
"ad referendum"

Jorge Fernández Díaz
Minister of Interior

For Arab Republic of Egypt

Sameh Shoukry
Minister of Foreign Affairs

[SPANISH TEXT – TEXTE ESPAGNOL]

Convenio de Cooperación
entre el Reino de España
y la República Árabe de Egipto
en materia de seguridad y combate del delito

El Reino de España y la República Árabe de Egipto, en lo sucesivo denominados "las Partes";

CONSIDERANDO los lazos de amistad y de las relaciones existentes entre las Partes;

DESEANDO contribuir al desarrollo de las relaciones bilaterales, sobre la base del Tratado de Amistad y Cooperación entre el Reino de España y la República Árabe de Egipto, hecho en El Cairo el 5 de febrero de 2008.

RESPETANDO la Convención de las Naciones Unidas contra la delincuencia organizada transnacional, aprobada el 15 de noviembre de 2000.

RECONOCIENDO la importancia de la cooperación entre ambos países, en favor del fomento de la seguridad, el bienestar y la estabilidad,

Guiados por los principios de igualdad, reciprocidad y de beneficio mutuo, han convenido lo siguiente:

Artículo (1)

1.- Las Partes, de conformidad con la legislación de ambos Estados y con el presente Convenio, cooperarán en el ámbito del combate de la delincuencia, especialmente en sus formas organizadas.

2.- Las Partes colaborarán en materia de lucha contra las acciones criminales, en particular:

a. El terrorismo, incluidos sus organizaciones, elementos y fuentes de financiación;
b. los delitos contra la vida y la integridad física;
c. la detención ilegal y el secuestro;
d. los delitos graves contra la propiedad;
e. los delitos relacionados con el tráfico de drogas ilegales y la fabricación de estupefacientes, sustancias sicotrópicas y precursores;
f. el tráfico de seres humanos y la inmigración ilegal;
g. las formas organizadas de delincuencia, especialmente las relacionadas con menores así como la confección, difusión y facilitación de contenidos pornográficos con participación de menores.
h. la extorsión;
i. el robo, el tráfico y el comercio ilegal de armas, municiones, explosivos, sustancias radiactivas, materiales biológicos y nucleares y otras, sustancias peligrosas;

j. las transacciones financieras ilegales, los delitos económicos y fiscales, así como el blanqueo de dinero;
k. la falsificación (fabricación, alteración, modificación y distribución) de dinero

y otros medios de pago, cheques y valores;

l. los delitos contra objetos de índole cultural con valor histórico, así como el robo y el tráfico ilegal de obras de arte y objetos antiguos;

m. el robo, el comercio ilegal y el tráfico de vehículos a motor y la falsificación y el uso ilegal de documentos de vehículos a motor;

n. la falsificación y uso ilegal de documentos de identidad y de viaje;

o. los delitos cometidos a través de sistemas informáticos o de canales de Internet;

p. los delitos contra los recursos naturales y el medio ambiente.

3.- Las partes colaborarán asimismo en el combate de cualquier otro delito cuya prevención, detección e investigación requiera la cooperación de las autoridades competentes de ambos Estados.

Artículo (2)

1.- La colaboración entre las partes incluirá, en el marco del combate de la delincuencia a la que se refiere el artículo 1, el intercambio de información y la prestación de ayuda en la actividad operativa de investigación, acerca de lo siguiente:

a) las actividades y los crímenes de los grupos terroristas, así como las de aquellos individuos sospechosos de llevar a cabo actividades terroristas;

b) intercambio de información, datos y métodos de detección del crimen organizado con el fin de erradicar dichos crímenes, en sus distintas formas;

c) la identificación y búsqueda de personas desaparecidas;

d) la búsqueda en el territorio de una de las Partes de objetos efectos o instrumentos procedentes del delito o empleados en su comisión a petición de la otra Parte contratante;

e) la financiación de actividades delictivas;

f) Intercambio de experiencias, expertos y especialistas, así como asesoramiento, asistencia, formación, celebración de conferencias y de seminarios científicos, a fin de mejorar la eficacia de los cuadros que forman parte de las instituciones de seguridad de ambas Partes y promover la cooperación entre los institutos educativos y de formación policial.

g) Asimismo, por consenso mutuo, las Partes podrán colaborar en cualquier área en materia de seguridad o la firma de otros documentos para el fomento de los sectores de colaboración entre ambas Partes, siempre que lo anterior sea compatible con el propósito de este Convenio.

Artículo (3)

Ambas Partes adoptarán las medidas oportunas para garantizar la seguridad de los nacionales y las instituciones del otro Estado en el ámbito de su territorio, así como se intercambiarán información relativa a la seguridad de sus nacionales y sus instituciones, conforme a las leyes y los reglamentos nacionales de cada Parte.

Artículo (4)

Se dará cumplimiento a dicho Convenio, de acuerdo a las leyes nacionales y los requisitos de seguridad nacional de cada una de las Partes. El presente Convenio no afectará a las disposiciones de otros acuerdos o compromisos bilaterales o multilaterales firmados por ambas Partes.

El presente Convenio no afectará a la prestación de asistencia judicial en procesos penales y en materia de extradición.

Artículo (5)

Con el fin de llegar a la óptima aplicación del presente Convenio, las Partes podrán firmar, si fuera necesario, los anexos y acuerdos adicionales que incluyan procedimientos detallados.

Artículo (6)

Son órganos competentes para la realización práctica del Convenio:

Por parte del Reino de España: El Ministerio del Interior, sin perjuicio de las competencias que corresponden a otros Ministerios.

Por parte del la República Árabe de Egipto: El Ministerio del Interior, sin perjuicio de las competencias que corresponden a otros Ministerios.

Artículo (7)

1. El intercambio de información y las peticiones de realización de las actividades previstas en este Convenio se remitirán por escrito directamente a los órganos competentes o a través de los enlaces policiales. A tales efectos las partes se comunicarán los datos de los órganos de contacto.
En los casos urgentes, los órganos competentes podrán adelantar las comunicaciones oralmente para el cumplimiento del presente Convenio, confirmándose los trámites por escrito inmediatamente después.

2. Las peticiones de intercambio de información o de realización de las actividades previstas en el Convenio, se realizarán por los órganos competentes en el plazo más breve posible.

3. Los gastos relacionados con el cumplimiento de una solicitud o la realización de una acción, serán asumidos por el firmante que la solicite. Las autoridades de las Partes podrán decidir otra cosa en cada caso individual, de mutuo acuerdo.

Artículo (8)

1. Cada una de las Partes podrá rechazar, en todo o en parte, o poner condiciones a la realización de la petición de ayuda o información, si considera que la realización de la petición representa una amenaza para su soberanía o su seguridad o que está en contradicción con los principios fundamentales de su ordenamiento jurídico o con otros intereses esenciales de su Estado.

2. La Parte requirente será informada de la causa del rechazo.

Artículo (9)

1. Las Partes podrán constituir una Comisión Mixta para el desarrollo y examen de la

cooperación reglamentada por este Convenio.

2. La Comisión Mixta estará compuesta por un máximo de tres participantes de cada Estado. Los componentes serán elegidos entre expertos técnicos vinculados con la materia a tratar. Los órganos competentes se informarán por escrito sobre los representantes que han designado como miembros de la Comisión Mixta.

3. La Comisión Mixta podrá reunirse en sesión ordinaria una vez al año y, en sesión extraordinaria, siempre que una de las Partes lo solicite, en fecha, lugar y con el orden del día a determinar por cauces diplomáticos o a través de los órganos de contacto responsables de la aplicación del Convenio.

4. Salvo acuerdo especial entre las Partes, las reuniones se realizarán alternativamente en España y en Egipto. Los trabajos serán presididos por el jefe de la Delegación de la Parte en cuyo territorio se realice.

Artículo (10)

El presente Convenio entrará en vigor desde el último día del mes siguiente al de la última comunicación por vía diplomática entre las Partes señalando el cumplimiento de los respectivos requisitos legales internos para su entrada en vigor.

El presente Convenio se aplicará provisionalmente desde la última comunicación por vía diplomática entre las Partes señalando el cumplimiento de los respectivos requisitos legales internos para su aplicación provisional.

Cualquiera de las Partes podrá denunciar el presente Convenio o detener la ejecución del mismo, a través de una notificación escrita previa, con tres meses de antelación, y realizada por vía diplomática, en el entendimiento de que las actividades que se estuvieran ejecutando en aplicación del Convenio, continuarán hasta la fecha efectiva de la finalización del mismo.

Con el consenso de ambas Partes, se podrá modificar o añadir nuevos artículos de cooperación, en las áreas de competencia de las dos Partes.

Las controversias derivadas de la interpretación o aplicación del presente Convenio se resolverán mediante negociaciones entre las Partes.

EN FE DE LO CUAL, los representantes de ambos Estados, autorizados a dicho efecto por sus respectivos gobiernos, firman el presente Convenio.

Hecho en la ciudad de Madrid, el 30 de abril de 2015, en dos ejemplares originales, ambos textos en los idiomas árabe, español e inglés, teniendo las tres versiones los mismos efectos. En caso de discrepancias, prevalecerá el texto inglés.

Por el Reino de España
"ad referendum"

Jorge Fernández Díaz
Ministro del Interior

Por la República Árabe de Egipto

Sameh Shoukry
Ministro de Asuntos Exteriores

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD DE COOPÉRATION ENTRE LE ROYAUME D'ESPAGNE ET LA RÉPUBLIQUE ARABE D'ÉGYPTE DANS LE DOMAINE DE LA SÉCURITÉ ET DE LA LUTTE CONTRE LA CRIMINALITÉ

Le Royaume d'Espagne et la République arabe d'Égypte sont appelés ci-après les « deux parties ».

En consolidation des liens d'amitié et de la relation qui les unit,

Dans la volonté de contribuer au développement des relations bilatérales sur la base du Traité d'amitié et de coopération entre le Royaume d'Espagne et la République arabe d'Égypte signé au Caire le 5 février 2008,

Dans le respect de la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée, approuvée le 15 novembre 2000,

En appréciation de l'importance de la coopération entre les deux pays dans le but de renforcer la sécurité, la prospérité et la stabilité,

Et conformément au principe d'égalité, de réciprocité de traitement et d'avantage mutuel, les parties sont convenues de ce qui suit :

Article premier

1. Conformément à la législation des deux pays et au présent Accord, les deux parties coopèrent dans la lutte contre la criminalité, et en particulier la criminalité organisée.

2. Les deux parties coopèrent dans le domaine de la lutte contre les actes criminels, et en particulier dans la lutte contre :

A. le terrorisme, y compris ses organisations, ses éléments et ses sources de financement ;

B. les atteintes à la vie et à la sécurité physique ;

C. la détention illégale et l'enlèvement ;

D. les crimes graves contre les biens ;

E. les délits en lien avec le trafic illégal de drogues, de substances psychotropes et de matières premières des stupéfiants, ainsi que leur fabrication ;

F. la traite des êtres humains et l'immigration illégale ;

G. les formes de criminalité organisée, en particulier celles en lien avec des mineurs, ainsi que le fait d'établir, de diffuser et de faciliter la prostitution enfantine ;

H. l'extorsion ;

I. le vol, la contrebande et le commerce illégal d'armes, de munitions, d'explosifs, de substances radioactives, de substances biologiques et nucléaires et d'autres substances dangereuses ;

J. les transactions financières illégales, la criminalité économique et fiscale, et le blanchiment d'argent ;

K. la contrefaçon de billets de banque (y compris leur impression, leur contrefaçon, leur falsification et leur distribution) ou de tout autre mode de paiement comme les chèques et les obligations ;

L. les délits contre les biens culturels de valeur historique, y compris le vol et le trafic illégal d'œuvres d'art et d'antiquités ;

M. le vol et le commerce illégal de véhicules, la contrefaçon et l'utilisation illégale de leurs documents ;

N. la contrefaçon et l'utilisation illégale de cartes d'identité et de passeports ;

O. les délits commis à l'aide des systèmes technologiques de communication modernes et des

services Internet ;

P. les crimes contre les ressources naturelles et environnementales.

3. Les deux parties coopèrent également dans la lutte contre toute autre forme de criminalité et aux fins de prévention, de détection et d'enquête qui pourraient nécessiter la coopération des autorités compétentes concernées des deux pays.

Article 2

La coopération entre les deux parties, dans le cadre de la lutte contre la criminalité mentionnée à l'article premier, comprend l'échange d'informations et la fourniture d'une assistance en ce qui concerne l'aspect pratique des enquêtes en lien avec :

A. les activités et les délits des groupes terroristes et des personnes soupçonnées de commettre des actes terroristes ;

B. l'échange d'informations, de données et de moyens de détection de la criminalité organisée dans le but de la combattre sous ses différentes formes ;

C. l'identification des personnes disparues et leur recherche ;

D. la recherche sur le territoire de l'une ou l'autre des parties, à la suite d'une demande présentée à ce sujet, d'instruments ou d'équipements en lien avec l'un des délits et qui ont été effectivement utilisés dans le cadre de celui-ci ;

E. le financement des activités criminelles ;

F. l'échange de connaissances, d'experts et de spécialistes ainsi que la fourniture de conseils, d'une assistance et de formations, la tenue de conférences et de colloques scientifiques sur l'amélioration de l'efficacité des cadres travaillant dans les institutions de sécurité des deux pays et le renforcement de la coopération entre les institutions d'enseignement et de formation de la police ;

G. les deux parties peuvent, d'un commun accord, coopérer dans tous les domaines liés à la sécurité ou signer d'autres documents afin de consolider les domaines de coopération, à condition qu'ils soient conformes à l'objectif du présent Accord.

Article 3

Les deux parties adoptent les procédures appropriées pour garantir la sécurité des citoyens et des institutions de l'autre État sur leurs territoires respectifs. Chaque partie fournit à l'autre partie

toute information relative à la sécurité de ses citoyens et de ses institutions, conformément à la législation et aux procédures nationales de chaque partie.

Article 4

Le présent Accord est mis en œuvre conformément à la législation nationale et aux exigences en matière de sécurité nationale de chaque partie. Le présent Accord ne porte pas atteinte à l'application de l'ensemble des accords bilatéraux et multipartites signés entre les deux parties.

Le présent Accord ne porte pas atteinte à l'entraide judiciaire en matière d'affaires criminelles et de procédures d'extradition.

Article 5

Afin de parvenir à une application optimale du présent Accord, les deux parties pourraient, le cas échéant, signer des annexes et des accords supplémentaires comprenant des procédures détaillées.

Article 6

Les entités concernées par l'application effective du présent Accord sont :

Pour le Royaume d'Espagne : le Ministère de l'intérieur, en plus de certaines autres entités officielles compétentes ;

Pour la République arabe d'Égypte : le Ministère de l'intérieur, en plus de certaines autres entités officielles compétentes.

Article 7

1. L'échange d'informations ainsi que la demande de prise en charge des activités découlant du présent Accord sont réalisés directement et par écrit auprès des entités compétentes concernées ou par l'intermédiaire des attachés du Ministère de l'intérieur. Les deux parties doivent impérativement s'échanger les données relatives aux entités de communication et à leurs fonctionnaires.

En cas d'urgence et conformément au présent Accord, les entités compétentes peuvent communiquer à l'oral, avant de confirmer immédiatement les procédures par écrit.

2. Les demandes d'échange d'informations ou d'exécution de certaines activités découlant du présent Accord sont soumises par l'intermédiaire des entités compétentes dès que possible.

3. La partie requérante prend à sa charge les frais de réponse à sa demande ou les frais d'exécution des procédures liées à cette demande. Les autorités des deux parties peuvent en décider autrement au cas par cas, par un accord mutuel.

Article 8

1. Chaque partie a le droit de renoncer en partie ou en totalité à la coopération ou d'établir des conditions avant de répondre à la demande d'assistance si celle-ci est considérée comme étant

une menace pour sa souveraineté ou sa sécurité, ou si elle entre en conflit avec les principes de son système juridique de base ou ses intérêts nationaux.

2. La partie requérante doit être informée des raisons pour lesquelles la demande a été rejetée.

Article 9

1. Les deux parties peuvent créer un comité mixte visant à renforcer et à superviser en permanence la coopération découlant du présent Accord.

2. Le comité mixte est composé tout au plus de trois membres de chaque État, choisis parmi les experts techniques spécialistes des sujets faisant l'objet de la discussion. Les entités compétentes doivent impérativement se communiquer par écrit les membres désignés pour faire partie de ce comité.

3. Le comité mixte peut se réunir une fois par an en session ordinaire et en session extraordinaire à la demande de l'une des parties. La date, le lieu et l'ordre du jour sont déterminés par la voie diplomatique ou par l'intermédiaire des entités de communication concernées par l'application de l'Accord.

4. Sauf accord contraire entre les deux parties, les réunions se tiendront tour à tour en Espagne et en Égypte. Le président de la délégation de la partie sur le territoire de laquelle se tient la réunion préside les travaux du comité.

Article 10

Le présent Accord entre en vigueur le dernier jour du mois suivant la réception du dernier courrier en vertu duquel les deux parties s'informent mutuellement par la voie diplomatique de leur accomplissement des procédures internes nécessaires à l'entrée en vigueur du présent Accord.

Le présent Accord s'applique à titre provisoire à compter de la dernière communication reçue par la voie diplomatique, par laquelle les parties se sont informées mutuellement de l'accomplissement de leurs exigences juridiques internes respectives aux fins de son application à titre provisoire.

Chaque partie peut dénoncer la force exécutoire du présent Accord ou suspendre son exécution au moyen d'un préavis de trois mois transmis par la voie diplomatique. Cela ne doit pas nuire à la réalisation des obligations contractées par les deux parties jusqu'à la date d'effet de la dénonciation de l'accord.

Par approbation des deux parties, de nouveaux articles peuvent être ajoutés ou les articles actuels peuvent être modifiés aux fins de la coopération dans la limite des compétences des deux parties.

Tout différend relatif à l'interprétation ou à l'application du présent Accord est réglé par voie de négociations entre les parties.

EN FOI DE QUOI les représentants des deux États, dûment autorisés par leurs gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

Signé à Madrid le 30 avril 2015 en deux exemplaires originaux en langues arabe, espagnole et anglaise, chacun acquérant la même force probante. En cas de divergence, la version anglaise prévaut.

Pour le Royaume d'Espagne :
« *ad referendum* »
JORGE FERNANDEZ DIAZ
Le Ministre de l'intérieur

Pour la République arabe d'Égypte :
SAMEH SHOUKRY
Le Ministre des affaires étrangères